EOJM
المرصد المصري للصحافة والإعلام
Egyptian Observatory for Journalism and Media

# حالة الصحافة والإعلام في مصر خلال شهر أغسطس 2024

المرصد المصري للصحافة والإعلام
برنامج الرصد والتوثيق

# حالة الصحافة والإعلام في مصر
# تقرير أغسطس ٢٠٢٤

إعداد وتحرير/
عصام ناصر

تدقيق لُغَوي/
مارسيل نظمي

إخراج فني/
سمر صبري

# المقدمة

يتعرض الصحفيون/ات والإعلاميون/ات إلى صعوبات وتحديات وتجاوزات، تصل حد الانتهاكات خلال تأدية مهام عملهم/ن؛ وهو ما يبدو متوقعًا، كون الصحافة نافذة المجتمع على الحقيقة، وحاملة لواء المعرفة في وقت يصعب فيه المجاهرة بتلك المعرفة، وتُحجب فيه المعلومات.

وتصدر عن مؤسسة المرصد المصري للصحافة والإعلام، تقارير شهرية تسلط الضوء على تلك الانتهاكات التي يتعرض لها العاملون/ات بالصحافة والإعلام. كما تهدف لفهم منطق وأنماط هذه الانتهاكات بغرض البحث في سبل معالجتها، كذلك المساهمة في خلق بيئة مواتية للعمل الصحفي؛ فالتوثيق غرضه التأريخ من جهة، ومن أخرى للتغيير والتحسين والإصلاح.

يتعامل التقرير مع الانتهاكات الموثقة من زاويتين؛ الأولى رصد وقائع الانتهاك، وتوثيقها، والزاوية الثانية تحليلية؛ حيث يتم استكشاف الأبعاد المختلفة للانتهاكات التي يتعرّض لها العاملون/ات في الصِّحافة والإعلام، ومن ثم تصنيفها وفق نوعيتها، وتوزيعها الجغرافي، وجنس ضحايا الانتهاكات، وجهة عمل ممارس الانتهاك، وتخصص الضحية.. إلخ، وغيرها من التصنيفات التي تساعدنا في مراكمة معرفة أفضل بمنطق الانتهاكات، وخرائط انتشارها.

كما يستند التقرير إلى إطار مفاهيمي واضح، وبناء منهجي طوّره المرصد المصري خلال سنوات عمله على ملف الصحافة والإعلام في مصر؛ مُستعينًا بما تراكم من خبرات ومعايير دولية للتوثيق، واستقصاء الحقيقة.

يعمل على مهمة الرصد والتوثيق في المرصد، فريق من المراسلين/ات الميدانيين/ات، فضلًا عن مجموعة الوحدة القانونية، بالإضافة إلى وحدة الرصد والتوثيق، التي تتواصل بشكل مباشر مع ضحايا الانتهاكات من صحفيين/ات وإعلاميين/ات، وتسجيل شهاداتهم/ن.

## انتهاكات شهر أغسطس وخرائط توزيعها:

في البداية نشير إلى نمط من التضييقات بات تكراره مقلقًا، تم رصده خلال شهر أغسطس 2024، وهو استدعاء صحفيين من جانب أجهزة أمنية؛ دون مسوغات تستلزم الاستدعاء، ودون سند قانوني يشرعن هذه الخطوة؛ فضلًا عما تشهده هذه الاستدعاءات من انتهاكات تقع بحق الصحفي/ة المستدعى، من قبيل تغطية العينين، والانتظار لساعات طويلة، والخوف الذي يسيطر على الصحفي من أن يتم احتجازه ولا يسمح له بالرحيل، أيضًا القلق الذي يسيطر على ذوي الصحفي.

كذلك شهدنا خلال الشهر شكوى صحفيين من ذهاب رجال أمن إلى البيت واستجواب أهله عن الصحفي ومقر عمله ومكان تواجده؛ وهو بالضرورة ما يزعج أهالي الصحفيين/ات ويبث الخوف في الصحفيين/ات أنفسهم/ن.

بالعودة إلى الانتهاكات التي وقعت خلال الشهر، نجد أن المرصد المصري للصحافة والإعلام وثق وقوع 12 انتهاكًا خلال شهر أغسطس 2024. يظهر لنا تصنيف هذه الانتهاكات، من حيث نوعيتها، أن انتهاك "تجديد الحبس على ذمة التحقيقات" كان الأكثر تواترًا وتكررًا خلال الشهر، إذ تكرر وقوعه 11 مرة، في حين تكرر نوعية انتهاك "تضييق على عمل صحفي" مرة واحدة خلال الشهر فيما رصدنا.

هذه الانتهاكات توزعت من حيث جنس الضحية إلى، 11 انتهاكًا وقعت بحق صحفيين ذكور، بينما وقع انتهاك وحيد بحق مؤسسة صحفية كاملة، فيما لم تطال اية انتهاكات صحفيات إناث خلال الشهر.

فيما يخبرنا التوزيع الجغرافي للانتهاكات التي شهدها شهر أغسطس 2024، أن محافظة القاهرة شهدت وقوع 5 انتهاكات، فهي المحافظة التي شهدت العدد الأكبر من الانتهاكات التي وقعت خلال الشهر، أما محافظات (القليوبية، المنوفية، الشرقية) فقد شهدت كل منها وقوع 2 انتهاك في نطاقها الجغرافي، وفي ذيل القائمة تأتي محافظة الجيزة التي شهدت وقوع انتهاك وحيد في نطاقها الجغرافي.

يكشف لنا تصنيف الانتهاكات التي وقعت خلال الشهر، أن فئة كاتب صحفي كانت الأكثر عرضة للانتهاكات؛ إذ وثقنا وقوع 3 انتهاكات بحقها خلال الشهر، يليها فئات (ديسك، رسام كاريكاتير، محرر) والتي وقع بحق كل غير محدد التخصص) إذ، SEO منها 2 انتهاك خلال الشهر، وفي نهاية القائمة تأتي فئات (مترجم، اختصاصي وقع بحق كل منها انتهاك وحيد. وتشير فئة غير محدد التخصص إلى مؤسسة صحفية كاملة وقع بحقها انتهاك وطال بالضرورة كل العاملين/ات فيها.

أما تصنيف الانتهاكات وفقًا لجهة عمل القائم بالانتهاك. يكشف لنا أن "جهات قضائية" كانت صاحبة نصيب الأسد في ارتكاب الانتهاكات بحق الصحفيين، يليها مع فارق جذري فئة مدنيون؛ حيث ارتكب شخصان مدنيين انتهاك بحق مؤسسة صحفية.

وأخيرًا، يستند فريق المرصد المصري، في التحقق من صحة وقائع الانتهاك المرصودة، إلى إحدى طريقتين؛ **الأولى** هي طريقة التوثيق المباشر- إذ يتم التوثيق عبر تواصل فريق عمل المؤسسة، مع الضحية أو الشهود، أو المؤسسة الصحفية، أو المحامين/ات، أو في حال توافر أدلة مادية، أو معلومات موثقة لجهات رسمية.

**والثانية** هي التوثيق غير المباشر؛ حيث لا يتوفر تواصل مع الضحية، أو الشهود، أو المؤسسة الصحفية، أو المحامين/ات، كما لا تتوّفر أدلة مادية، أو معلومات موثّقة لجهات رسمية، إنما يكون المصدر الرئيس للمعلومات جهة حقوقية أخرى، أو صحفية، أو حزبية، أو عبر مواقع التواصل الاجتماعي.

وفقا لنوع التوثيق، نجد أن كل الانتهاكات التي وقعت أحداثها خلال شهر أغسطس 2024، جرى توثيقها بصورة مباشرة، عبر العودة إلى ضحية الانتهاك، أو الشهود، أو المؤسسة الصحفية، أو المحامين/ات، أو بالعودة إلى أدلة مادية، أو معلومات موثقة لجهات رسمية.

## محاور التقرير:

فضلًا عن المقدمة التي تقدم عرضًا مختصرًا لما ورد في التقرير، وترسم خرائط الانتهاكات التي شهدها الشهر، فإن التقرير يتكوّن من محورين؛ الأول هو سرد تفصيلي للانتهاكات التي شهدها الشهر، والثاني هو تحليل إحصائي، وقراءة متأنية، للانتهاكات المُسجّلة وتصنيفاتها. أما الخاتمة، تتضمّن عددًا من الاستنتاجات.

# أولًا.. السرد التفصيلي للانتهاكات

## الحريات الصحفية والإعلامية:

### 1 -واقعة خداع صحفيين موقع "الأيام المصرية" من قبل منتحلي صفة ضباط

وثقت مؤسسة المرصد المصري للصحافة والإعلام، في 25 أغسطس 2024، واقعة انتحال شخصين صفة ضابط شرطة، بغرض خداع صحفيين/ات بموقع الأيام المصرية، للضغط عليهم لحذف تقرير عن الأكاديميات التعليمية الوهمية.

تواصل المرصد المصري للصحافة والإعلام، مع صديق العيسوي، نائب رئيس تحرير الأيام المصرية، الذي روى الواقعة قائلًا: "نشرنا على مدار الأيام الماضية عدد من التحقيقات عن "الأكاديميات التعليمية الوهمية"، التي تخدع الطلاب بأنها مؤسسات تعليمية مرخصة تؤجل التجنيد، وإحدى هذه المؤسسات الوهمية هي "أكاديمية الصحافة والإعلام" ومقرها الدقي، وكشفنا بمستندات وتصريحات حصلنا عليها، أن هذه المؤسسات وهمية وغير مرخصة".

واستكمل "العيسوي": "فوجئنا مع نهاية الأسبوع الماضي، بحضور شخصين إلى مقر مؤسستنا الصحفية بالمهندسين، زاعمين أنهم رجال أمن بإحدى الجهات الأمنية المعروفة، وطلبا حذف التقرير المنشور عن الأكاديمية".

أثار حضور الرجلين منتحلي الصفة ريبة الصحفيين/ات الموجودين بالموقع في هويتهما، وطلبوا منهما الكشف عن بطاقاتهما الشخصية، ما أصابهما بتوتر ملحوظ غادرا على إثره المكان.

ويشير "العيسوي" إلى أن المكان مراقب بالكاميرات، وعليه تم إرسال صور الشخصين المزيفين إلى قسم شرطة العجوزة، وقدم بلاغًا بالواقعة، وعلى إثره تعرفت الشرطة على هوية الشخصين، وتبين أن أحدهما محاضر بالأكاديمية التي تناولها التقرير محل الخلاف، والشخص الثاني صديقه، لاحقًا أعلنت وزارة الداخلية في بيان لها أنه تم القبض على المجهولين ويجرى التحقيق معهما.

## الحقوق الاقتصادية والاجتماعية:

لم نرصد خلال شهر أغسطس انتهاكات تتعلق بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية للصحفيين، وقعت أحداثها خلال الشهر نفسه، لكن رصدنا واقعة انتهاك فصل تعسفي جرت أحداثها منذ عامين تقريبًا، بالتالي نذكر الواقعة في التقرير، لكن دون أن نتناولها إحصائيًا.

## 2 -فصل المراسل الصحفي بالوفد حازم عبد العزيز في يونيو 2021.

تواصل حازم عبد العزيز، المراسل الصحفي بالشرقية، الذي تعرض للفصل في يونيو 2021، بعد قرابة 3 أعوام من عمله مع البوابة الإلكترونية للوفد، مع المرصد المصري للصحافة والإعلام لمحاولة فتح الموضوع من جديد ومحاولة إيجاد منفذ لعودته للجريدة وتعيينه بشكل رسمي.

وقال إنه بدأ العمل مع الوفد الإلكتروني مطلع 2019، بتوصية من مدير تحرير جريدة الوفد السابق عماد يونس، واستمر في عمله بالمؤسسة حتى يونيو 2021، بعدها فوجئ بإلغاء الإيميل الخاص به للمؤسسة، وغلق حسابه على موقع المؤسسة، الذي يستخدمه في نشر مواده الصحفية.

وشجع وجود المجلس الحالي لنقابة الصحفيين برئاسة خالد البلشي، "عبد العزيز" وصحفيين آخرين للحديث عن حقوقهم التي مر عليها سنوات، كما أنه طالما حاول التواصل مع المسؤولين ببوابة الوفد لحل الأزمة والمطالبة بتعيينه بالجريدة أسوة بزملائه لكن دون جدوى، وعليه تواصل مع المرصد، وقرر إعادة فتح الحديث ومحاولة المطالبة بحقه في التعيين.

وقال الصحفي عن تحركاته: "تواصلت مع رئيس التحرير السابق بالوفد وجدي زين الدين، والذي وعد بالتواصل مع مسؤولي التحرير، لكنه لم يعاود الاتصال بي، ولما حاولت الاتصال به لاحقًا، لم أتلقى أي رد، كما راسلت نقيب الصحفيين خالد البلشي منذ أيام وفي انتظار الرد".

## العدالة الجنائية:

## 3 -تجديد حبس الصحفي أشرف عمر 15 يوم على ذمة التحقيقات.

قررت نيابة أمن الدولة العليا، في 4 أغسطس 2024، تجديد حبس الصحفي أشرف عمر، رسام الكاريكاتير بالمنصة، مدة 15 يومًا، على ذمة التحقيقات، في القضية رقم 1568 لسنة 2024.

انعقدت الجلسة عبر تقنية الفيديو، فيما تم عرض جميع المتهمين دفعة واحدة، وفي كلمته أكد الدفاع أن النيابة في اتهاماتها للصحفي، اعتمدت فقط على تحريات قطاع الأمن الوطني فقط، وطالب بسماع أقوال أشرف عمر كمجني عليه بعد بعد أن أبلغ عن تعرضه للتعذيب خلال عملية القبض، وفي أثناء تواجده بمقر الاحتجاز، قبل العرض على النيابة، كما طالب بإخلاء سبيله؛ كون الصحفي له محل إقامة ثابت ومعلوم.

وفي 18 أغسطس 2024، أعادت نيابة أمن الدولة العليا، تجديد حبس أشرف عمر، مدة 15 يومًا أخرى، على ذمة التحقيقات، فيما أعاد الدفاع المطالبة بإخلاء سبيل الصحفي بأي ضمان تراه النيابة واحتياطيًا استبدال

الحبس الاحتياطي بأحد التدابير المنصوص عليها بنص المادة 201 من قانون الإجراءات الجنائية.

## 4 -تجديد حبس الصحفي محمد سعد خطاب مدة 45 يوم على ذمة التحقيقات

قررت محكمة جنايات القاهرة (الدائرة الثالثة إرهاب)، في 11 أغسطس 2024، تجديد حبس الصحفي محمد سعد خطاب، مدة 45 يومًا على ذمة التحقيقات، في القضية رقم 2063 لسنة 2023 أمن الدولة العليا، حيث وجهت له اتهامات بـ "الانضمام لجماعة أُسست على خلاف القانون، ونشر أخبار كاذبة وإساءة استخدام وسائل التواصل الاجتماعي".

انعقدت الجلسة عبر تقنية الفيديو، بالتالي لم يستطع الدفاع التواصل مع الصحفي قبل بدء الجلسة. بينما طلب الدفاع إخلاء سبيل الصحفي بأي ضمان تراه المحكمة؛ لانتفاء مبررات الحبس الاحتياطي، وعلى سبيل الاحتياط استعمال أحد التدابير المنصوص عليها بالمادة ٢٠١ من قانون الإجراءات الجنائية.

## 5 -تجديد حبس الصحفي ياسر أبو العلا مدة 15 يوم على ذمة التحقيقات.

قررت نيابة الدولة العليا، في 11 أغسطس 2024، تجديد حبس الصحفي ياسر أبو العلا، مدة 15 يومًا، على ذمة التحقيقات، في القضية رقم 1568 لسنة 2024، بتهمة "الانضمام الى جماعة ارهابية، ارتكاب جريمة من جرائم التمويل، نشر أخبار وبيانات كاذبة"، على أن يراعى التجديد في المواعيد المقررة.

انعقدت الجلسة عبر تقنية الفيديو، فيما طالب الصحفي بالحديث، وقال في كلمته، أنه مازال قيد الحبس الانفرادي، وممنوع من التريض، ولم تأتي له أي زيارة من اولاده او اسرته،وأنه مضرب عن الطعام منذ ثلاثة أيام؛ احتجاجا على ظروف حبسه. فيما طالب الدفاع بإخلاء سبيل الصحفي بأي ضمان تراه المحكمة، واحتياطيا استبدال الحبس الاحتياطي بأحد التدابير المنصوص عليها بالمادة 201 من قانون الإجراءات الجنائية.

وفي 25 أغسطس 2024، أعادت نيابة أمن الدولة العليا، تجديد حبس ياسر أبو العلا، مدة 15 يومًا أخرى، على ذمة التحقيقات، فيما أعاد الدفاع المطالبة بإخلاء سبيل الصحفي بأي ضمان تراه النيابة واحتياطيًا استبدال الحبس الاحتياطي بأحد التدابير المنصوص عليها بنص المادة 201 من قانون الإجراءات الجنائية.

## 6 -تجديد حبس الصحفي خالد ممدوح 15 يوم على ذمة التحقيقات.

قررت نيابة أمن الدولة العليا، في 12 أغسطس 2024، تجديد حبس الصحفي خالد ممدوح، مدة 15 يومًا، على ذمة التحقيقات، في القضية رقم 1282 لسنة 2024.

انعقدت الجلسة عبر تقنية الفيديو، وتم عرض جميع المتهمين جملة واحدة. وفي حديثه قال دفاع الصحفي، أن خالد ممدوح سبق وعمل في عدد من القنوات التليفزيونية كمذيع ومعد برامج ومن بينها قناة ام بي سي مصر، وأن النيابة لم تواجه الصحفي بأية أحراز أو مواد منشورة تثبت صحة الاتهامات الموجهة له، مشددًا على أن النيابة استندت في توجيه الاتهامات الى تحريات قطاع الأمن الوطني فقط. فيما طالب الدفاع بإخلاء سبيل الصحفي بأي ضمان تراه النيابة، واحتياطيا استبدال الحبس الاحتياطي بأحد التدابير المنصوص عليها بالمادة 201 من قانون الإجراءات الجنائية.

وفي 26 أغسطس 2024، أعادت نيابة أمن الدولة العليا، تجديد حبس خالد ممدوح، مدة 15 يومًا أخرى، على ذمة التحقيقات، فيما أعاد الدفاع المطالبة بإخلاء سبيل الصحفي بأي ضمان تراه النيابة واحتياطيًا استبدال الحبس الاحتياطي بأحد التدابير المنصوص عليها بنص المادة 201 من قانون الإجراءات الجنائية.

## 7 -تجديد حبس الصحفي رمضان جويدة 15 يوم على ذمة التحقيقات.

قررت نيابة أمن الدولة العليا، في 12 أغسطس 2024، تجديد حبس الصحفي رمضان جويدة، مدة 15 يومًا، على ذمة التحقيقات، في القضية رقم 1282 لسنة 2024 حصر أمن دولة.

انعقدت الجلسة عبر تقنية الفيديو، فيما تم عرض جميع المتهمين جملة واحدة. وأكد دفاع الصحفي أن رمضان جويدة يعمل كمدقق لغوي بجريدة اليوم، ولا ينتمي إلى أية جماعة إرهابية، كما لا يعرف سبب القبض عليه حتى الآن. وطالب بإخلاء سبيل الصحفي بأي ضمان تراه النيابة، واحتياطيا استبدال الحبس الاحتياطي بأحد التدابير المنصوص عليها بالمادة 201 من قانون الإجراءات الجنائية.

وفي 26 أغسطس 2024، أعادت نيابة أمن الدولة العليا، تجديد حبس رمضان جويدة، مدة 15 يومًا أخرى، على ذمة التحقيقات، فيما أعاد الدفاع المطالبة بإخلاء سبيل الصحفي بأي ضمان تراه النيابة واحتياطيًا استبدال الحبس الاحتياطي بأحد التدابير المنصوص عليها بنص المادة 201 من قانون الإجراءات الجنائية.

## 8 -تجديد حبس الصحفي مصطفى الخطيب مدة 45 يوم على ذمة التحقيقات.

قررت محكمة جنايات القاهرة (الدائرة الثالثة إرهاب)، في 12 أغسطس 2024، تجديد حبس الصحفي مصطفى الخطيب، مدة 45 يومًا، على ذمة التحقيقات، في القضية رقم ٤٨٨ لسنة ٢٠١٩ حصر أمن الدولة العليا، مع مراعاة التجديد في المواعيد المقررة.

انعقدت الجلسة عبر تقنية الفيديو، بالتالي لم يستطع الدفاع التواصل مع الصحفي قبل بدء الجلسة. بينما طلب الدفاع إخلاء سبيل الصحفي بأي ضمان تراه المحكمة؛ لانتفاء مبررات الحبس الاحتياطي، وعلى سبيل الاحتياط استعمال أحد التدابير المنصوص عليها بالمادة ٢٠١ من قانون الإجراءات الجنائية.

## 9 -تجديد حبس الصحفي مدحت رمضان مدة 45 يوم على ذمة التحقيقات

قررت محكمة جنايات القاهرة (الدائرة الأولى إرهاب)، في 25 أغسطس 2024، تجديد حبس الصحفي مدحت رمضان، مدة 45 يومًا على ذمة التحقيقات، في القضية رقم 680 لسنة 2020 أمن الدولة العليا، حيث وجهت له اتهامات بـ "الانضمام إلى جماعة إرهابية، نشر وإذاعة أخبار وبيانات كاذبة واستخدام حساب على شبكة المعلومات الدولية بهدف الترويج لأفكار الجماعة الإرهابية".

انعقدت الجلسة عبر تقنية الفيديو، بالتالي لم يستطع الدفاع التواصل مع الصحفي قبل بدء الجلسة. بينما طلب الدفاع إخلاء سبيل الصحفي بأي ضمان تراه المحكمة؛ لانتفاء مبررات الحبس الاحتياطي، وعلى سبيل الاحتياط استعمال أحد التدابير المنصوص عليها بالمادة ٢٠١ من قانون الإجراءات الجنائية.

# ثانيًا..التحليل الإحصائي للانتهاكات:

نكشف في هذا المحور الأبعاد الإحصائية والتحليلية للانتهاكات التي رصدناها خلال شهر أغسطس 2024؛ بهدف بناء فهم أفضل لطبيعة هذه الانتهاكات، وأسبابها ومحفزاتها.

## 1. توزيع الانتهاكات من حيث جنس الضحية:

وثق المرصد المصري للصحافة والإعلام وقوع 12 انتهاكًا خلال شهر أغسطس 2024، هذه الانتهاكات توزعت من حيث جنس الضحية إلى، 11 انتهاكًا وقعت بحق صحفيين ذكور، بينما وقع انتهاك وحيد بحق مؤسسة صحفية كاملة، فيما لم تطال أية انتهاكات صحفيات إناث خلال الشهر.

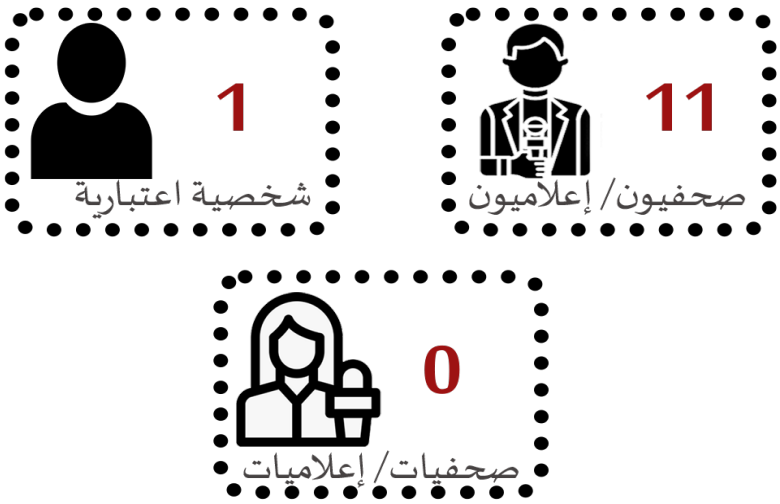


## 2. التوزيع الجغرافي للانتهاكات:

يخبرنا التوزيع الجغرافي للانتهاكات التي شهدها شهر أغسطس 2024، أن محافظة القاهرة شهدت وقوع 5 انتهاكات، فهي المحافظة التي شهدت العدد الأكبر من الانتهاكات التي وقعت خلال الشهر، أما محافظات (القليوبية، المنوفية، الشرقية) فقد شهدت كل منها وقوع 2 انتهاك في نطاقها الجغرافي، وفي ذيل القائمة تأتي محافظة الجيزة التي شهدت وقوع انتهاك وحيد في نطاقها الجغرافي.

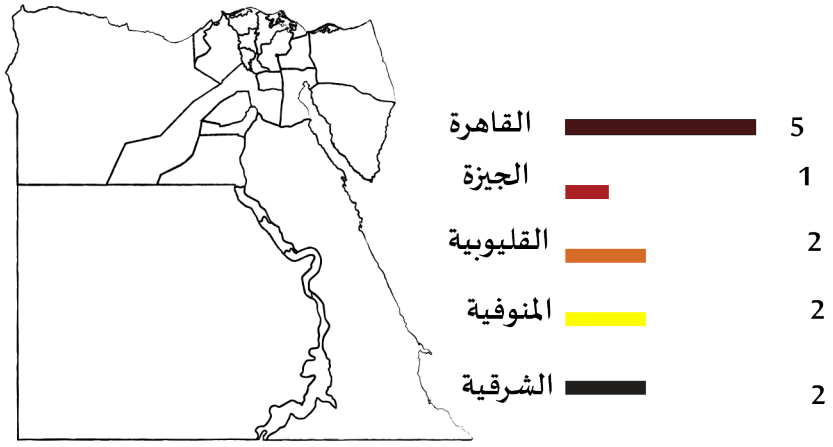

## 3. التوزيع الزمني للانتهاكات:

أما التوزيع الزمني للانتهاكات يكشف لنا أن الأسبوع الثاني والأسبوع الرابع كانا الأعلى من حيث عدد الانتهاكات، إذ شهد كل واحد منهما وقوع 5 انتهاكات، أما الأسبوع الأول والثالث فقد شهدا وقوع انتهاك وحيد لكل منهما.

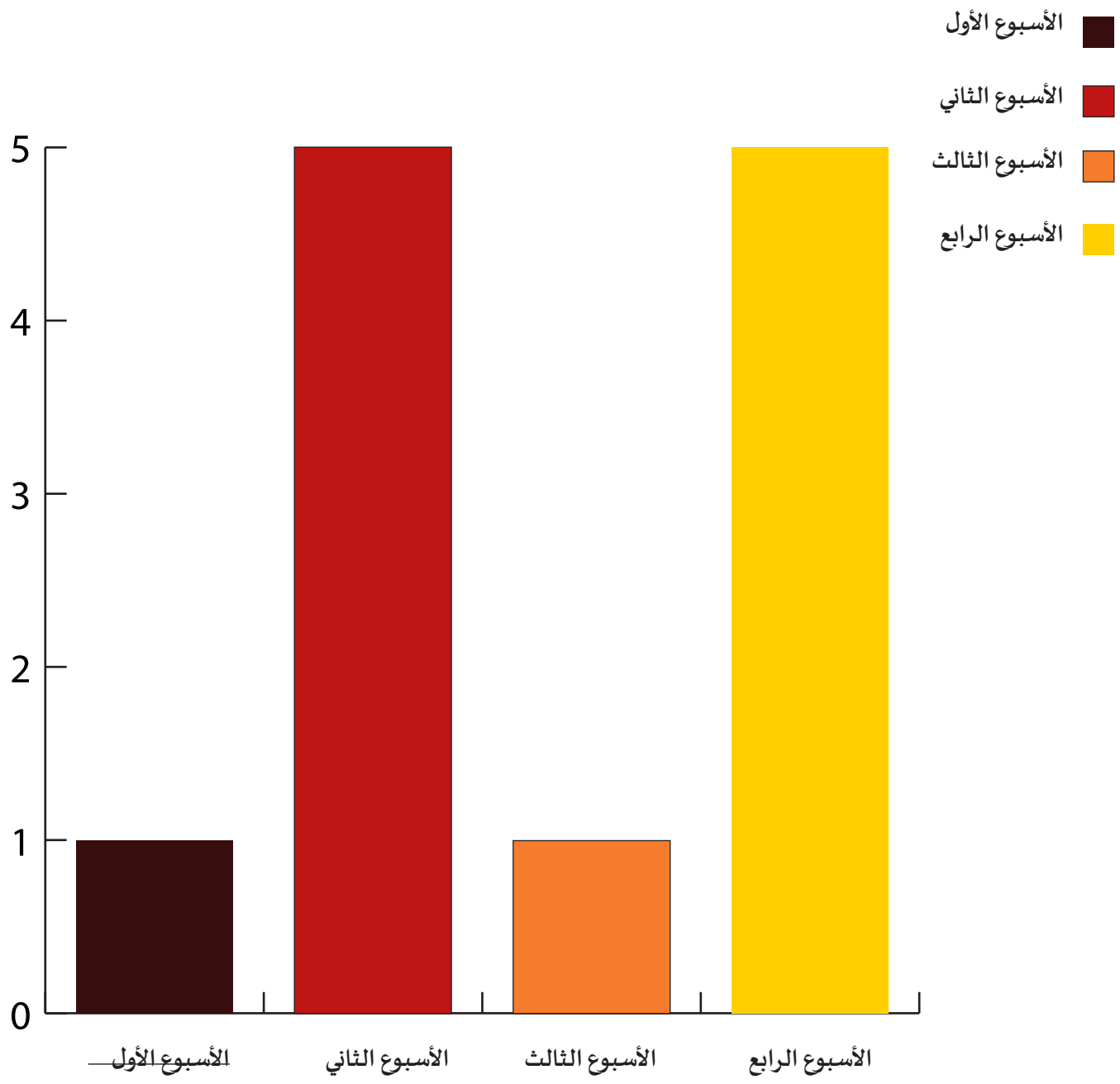

## 4. نوع الانتهاكات التي شهدها الشهر:

يظهر لنا تصنيف الانتهاكات، التي شهدها شهر أغسطس 2024، من ناحية نوع الانتهاك، أن انتهاك "تجديد الحبس على ذمة التحقيقات" كان الأكثر تواترًا وتكررًا خلال الشهر، إذ تكرر وقوعه 11 مرة، في حين تكرر نوعية انتهاك "تضييق على عمل صحفي" مرة واحدة خلال الشهر فيما رصدنا.

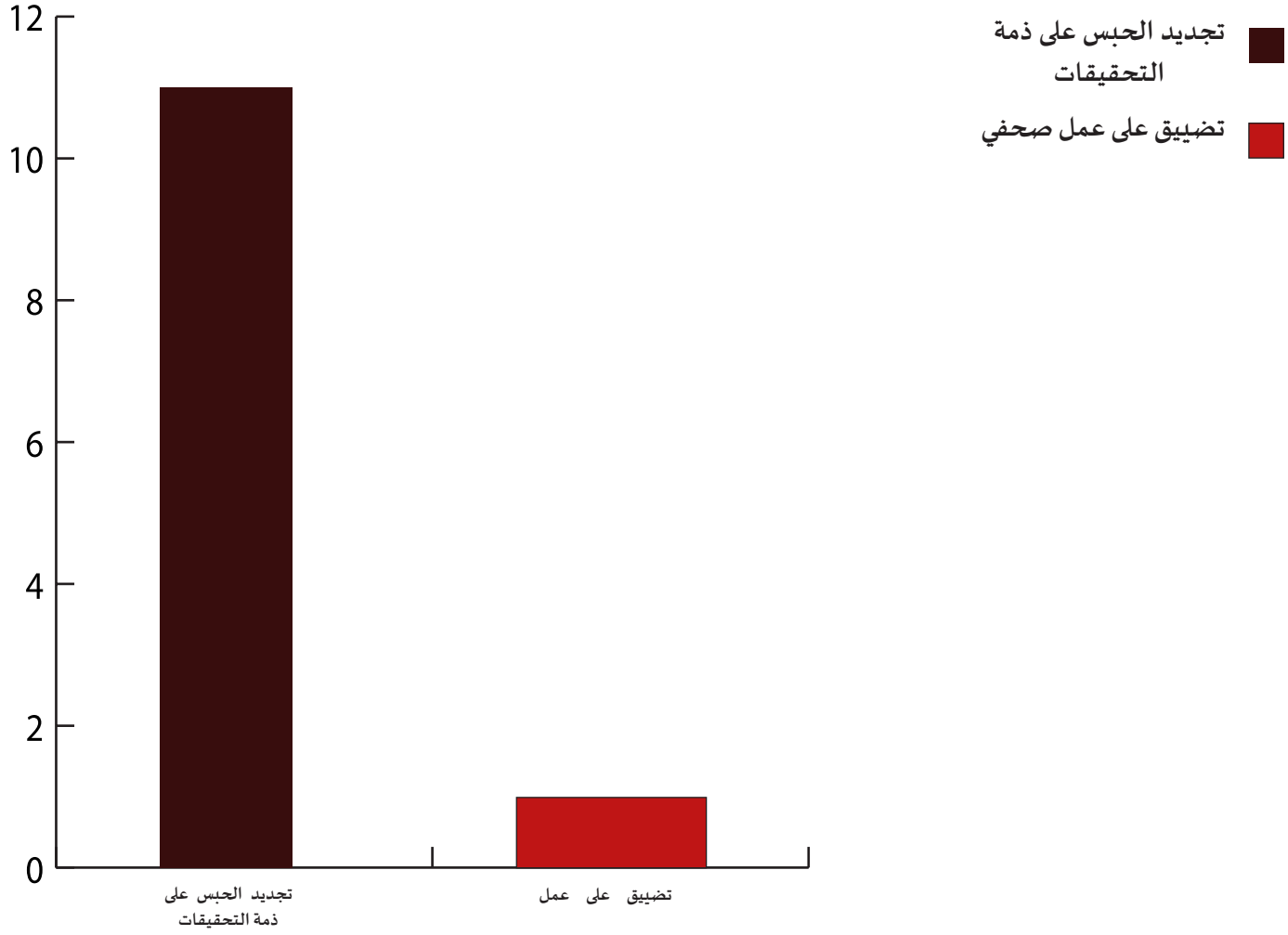


## 5. نوع التوثيق:

وفقا لنوع التوثيق، نجد أن كل الانتهاكات التي وقعت أحداثها خلال شهر أغسطس 2024، جرى توثيقها بصورة مباشرة، عبر العودة إلى ضحية الانتهاك، أو الشهود، أو المؤسسة الصحفية، أو المحامين/ات، أو بالعودة إلى أدلة مادية، أو معلومات موثقة لجهات رسمية.

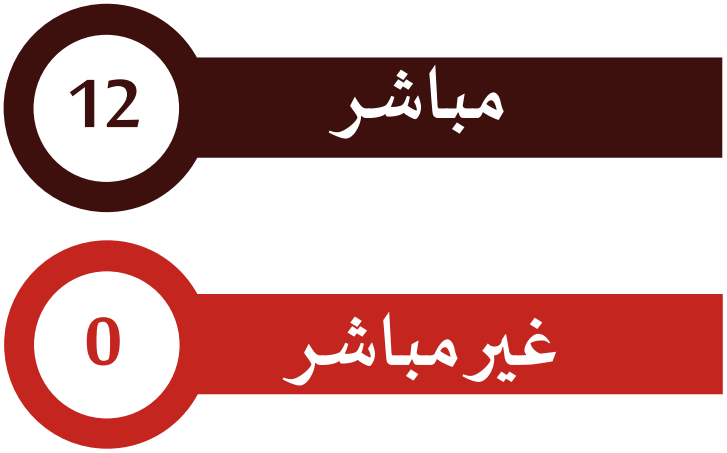

## 6. توزيع الانتهاكات وفقًا لتخصص الضحية:

يكشف لنا تصنيف الانتهاكات التي وقعت خلال شهر أغسطس 2024، أن فئة كاتب صحفي كانت الأكثر عرضة للانتهاكات؛ إذ وثقنا وقوع 3 انتهاكات بحقها خلال الشهر، يليها فئات (ديسك، رسام كاريكاتير، محرر) غير SEO، والتي وقع بحق كل منها 2 انتهاك خلال الشهر، وفي نهاية القائمة تأتي فئات (مترجم، اختصاصي محدد التخصص) إذ وقع بحق كل منها انتهاك وحيد. وتشير فئة غير محدد التخصص إلى مؤسسة صحفية كاملة وقع بحقها انتهاك وطال بالضرورة كل العاملين/ات فيها.

## 7. توزيع الانتهاكات وفقا لنوع جهة عمل المعتدي:

التصنيف الأخير المستخدم في فهم وصف الانتهاكات التي نرصدها، هو توزيع هذه الانتهاكات وفقًا لجهة عمل القائم بالانتهاك. وفق هذا التصنيف نجد أن "جهات قضائية" كانت صاحبة نصيب الأسد في ارتكاب الانتهاكات بحق الصحفيين، يليها مع فارق جذري فئة مدنيون؛ حيث ارتكب شخصان مدنيين انتهاك بحق مؤسسة صحفية.

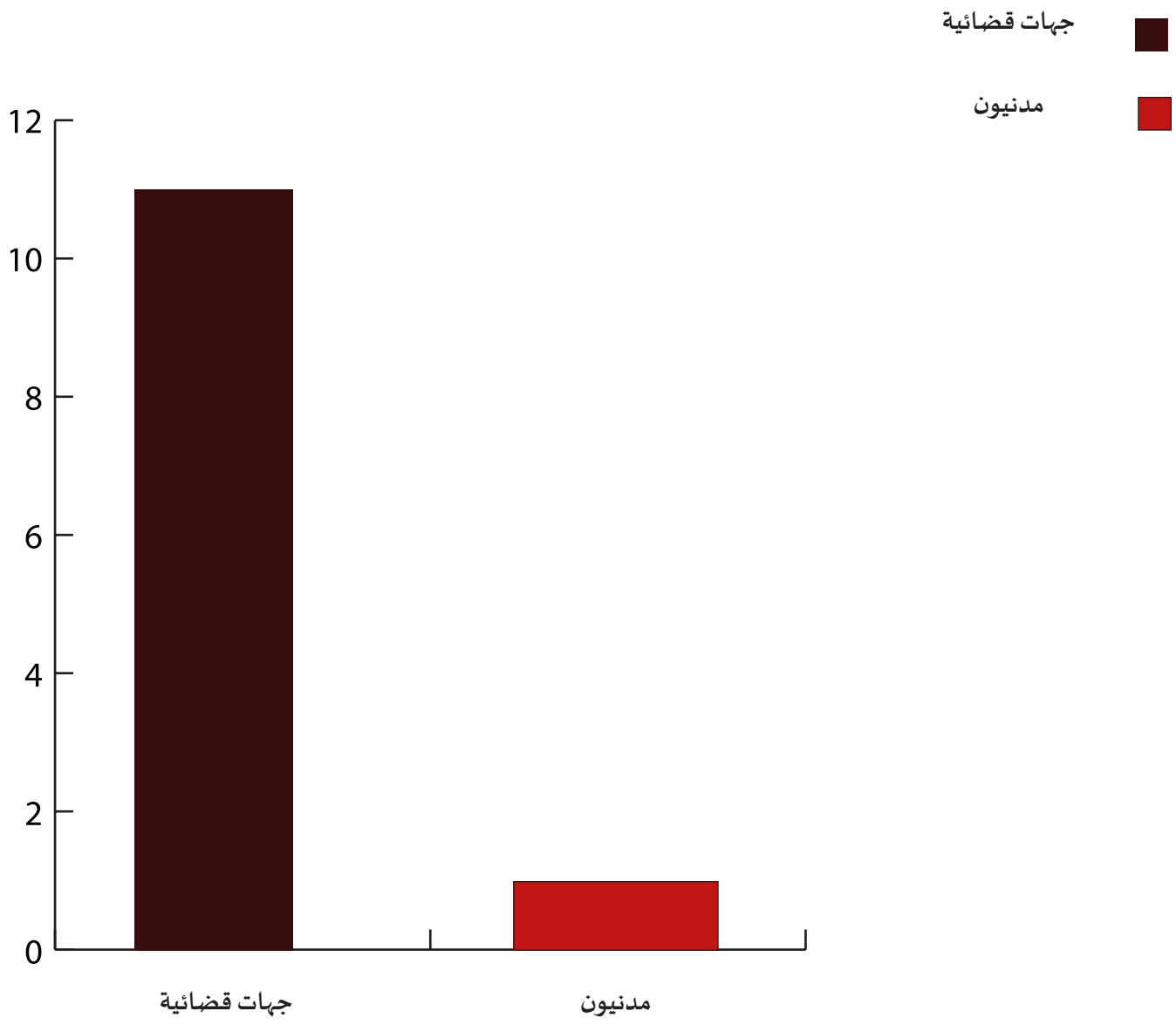

# الخاتمة.. استنتاجات وتوصيات:

شهدت الفترة الأخيرة عودة منسوب الانتهاكات التي تقع بحق العاملين/ات في الصحافة والإعلام للارتفاع مجددا؛ بعد خاصة مع القبض على عدد من الصحفيين وحبسهم، على ذمة قضايا نشر، فضلا عن ظهور ظهور أنماط جديدة من التضييق على الصحفيين/ات وتخويفهم. في الفترة التي تشهد طرح الحكومة لمشروع جديد للإجراءات الجنائية؛ قوبل برفض واسع من نقابات مهنية ونشطاء مجتمع مدني ورموز للعمل العام. كل ذلك يعطي انطباع بأن الفترة الحالية ليست هي الأفضل بالنسبة للصحفيين/ات والإعلاميين/ات.

**<u>في نهاية التقرير نشير إلى عدد من التوصيات:</u>**

1 -ضرورة التوقّف عن توقيع عقوبات سالبة للحرية في قضايا النشر، إعمالًا للدستور المصري، الصادر في 2014، الذي حظر توقيع أية عقوبات سالبة للحرية في القضايا المتعلّقة بالنشر. مع العمل على إتاحة المجال العام ودعم الحريات.

2- السعي إلى إنهاء مِلف الحبس الاحتياطي للصحفيين/ات وأصحاب- صاحبات الرأي، وإطلاق سراحهم/ن.

3 -هناك انتهاكات تقع بحق الصحفيين/ات والإعلاميين/ات ترتكبها المؤسسات الصحفية والإعلامية نفسها، ومسؤولي هذه المؤسسات، ويتعلّق معظمها بحجب جزء من الحقوق المالية للصحفيين/ات، أو فصلهم/ن تعسفيا، من هنا يستلزم على المؤسسات الصحفية والإعلامية أن تبحث عن حلول أكثر عدالة وأقل إيذاء للعاملين/ات لديها، وأن لا تستسهل قرارات الفصل والخصم.

4 -ضرورة أن يحرص الصحفيين/ات على إبرام عقد عمل مع الجهات التي يعملون بها، ما يضمن حقوقهم/ن، ويضع إطارًا واضحًا ومحددًا لعلاقة العمل بين الجانبين، ويخول للمؤسسة أن تضع قواعد واضحة للمحاسبة، دون أن تخل بما تم الاتفاق عليه مبدئيًا بين الصحفي/ة و صاحب/ة العمل.

يهدف برنامج الرصد والتوثيق، إلى متابعة كافة الانتهاكات التي يتعرض لها الصحفيون والإعلاميون والمؤسسات الصحفية والإعلامية في مصر. ويعتمد منهجيته الخاصة في عملية الرصد التي تقوم على 3 محاور رئيسة في رصد الإنتهاكات؛ الأول: الرصد الميداني عبر فريق العمل الميداني؛، والثاني: التواصل مع الضحايا للتأكد من وقوع انتهاكات بحقهم وتوثيق شهاداتهم، والثالث: يتم في حالة عدم تو افر معلومات ميدانية أو تواصل مباشر، ويتم الرصد والتوثيق من خلال الصحف والقنوات عبر وسائل الإعلام الإلكترونية.

وبرنامج الرصد والتوثيق، بمثابة مركز الدائرة لعمل المرصد المصري للصحافة والإعلام؛ حيث يتم من خلاله إبلاغ برنامج الدعم والمساعدة القانونية بالقضايا التي يجب العمل عليها، و إبلاغ البرامج البحثية الأخرى بالقضايا الملحة في هذا التوقيت والتي يستلزم العمل عليها.

المرصد المصري للصحافة والإعلام
Egyptian Observatory for Journalism and Media
EOJM
www.eojm.org